

من النكبة إلى ”مرحلة الهدم“: الربح، النزعة، والاقتصاد السياسي لغزة

نزع ملكية الفلسطينيين ليس رد فعل عرضي على صدمة أمنية. إنه مشروع استعماري طويل الأمد مشكل بالأيديولوجيا، والهيكلية الإدارية، والحوافز الاقتصادية. قدم أكتوبر 2023 فرصة تكتيكية - ذريعة - لتسريع هذا المشروع. الخطابات والخطط المتداولة الآن (تبنة المستوطنين، تنظيم حزب الليكود، تصريحات الوزراء، ومقترنات المستثمرين الأمريكيين) تفهم بشكل أفضل على أنها تعين تشغيلي لأهداف نزع الملكية القيمية على حواجز رأسمالية حديثة. كما لاحظ كارل ماركس في رأس المال، عندما تكون إمكانية الربح عالية بما فيه الكفاية، يصبح رأس المال جريئاً - حتى على استعداد للمخاطرة بالقانون والأخلاق لتحقيق العوائد. يجمع برنامج غزة الحالي بين العنف الجماعي وخططة السوق بدقة لأن العوائد المتوقعة (العقارات الساحلية، التجمعات التكنولوجية، والغاز البحري) هائلة.

النية الأساسية: نزع الملكية منذ البداية (1948-1930)

لم تكن خطة نزع ملكية الفلسطينيين فكرة لاحقة؛ بل هي مدمجة في الأسس الأيديولوجية والسياسية لمشروع الاستيطان. توضح التصريحات الأرشيفية المعاصرة من الجهات الفاعلة الرئيسية النية المنطقية: تطهير الأرض، منع العودة، ونقل الملكية إلى السكان المستوطنين. كانت النكبة (نزع الملكية الكارثي في 1948) أول عملية ضخمة لهذا المنطق.

”يجب أن نطرد العرب ونأخذ أماكنهم... إذا اضطربنا لاستخدام القوة... لدينا القوة تحت تصرفنا. نقل الفلسطينيين الإجباري... يمكن أن يعطينا شيئاً لم نملكه من قبل.“ - ديفيد بن غوريون، 5 أكتوبر 1937،
رسالة إلى ابنه

”لا مكان للشعبين معاً... لا قرية واحدة، ولا قبيلة واحدة يجب أن تبقى. يجب على العرب أن يغادروا، لكن هذا يحتاج إلى لحظة مناسبة، مثل الحرب.“ - يوسف وايتس، 20 ديسمبر 1940، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي

”يجب أن نمحو القرى الفلسطينية.“ - ديفيد بن غوريون، 1948، خطاب عام خلال النكبة

هذه التصريحات التاريخية - دعوات صريحة للنقل، لاستخدام الحرب كـ”لحظة مناسبة“، لمحو القرى - تؤسس أصلاً سبيلاً: كان نزع الملكية مقصوداً عند تشكيل الدولة بدلاً من أن يكون مجرد نتيجة عرضية لاحتياجات الحرب.

2. التأسيس: الاحتلال، المستوطنات، والهيكلية القانونية (1967-2000)

بعد عام 1967، تم تأسيس نزع الملكية:

- الإجراءات القانونية والإدارية أسست للاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، والهندسة الديموغرافية.

- التخطيط والبنية التحتية - الطرق، الاتفاقيات، كتل المستوطنات - جعلت السيادة الفلسطينية والتجاور الإقليمي أكثر استحالة تدريجياً.
- السيطرة على الموارد - المياه، الأراضي، والطاقة - أصبحت أداة للإقصاء، وليس مجرد الحكم.

حولت هذه المرحلة النية الأيديولوجية إلى هيكل دائم: قوانين، بiroقراطيات، وبيئة مبنية تفضل دوام المستوطنين والاستخراج الاقتصادي.

الخنق الاقتصادي: حصار غزة ورفض الموارد (2007-2023)

كان لحصار غزة والحدود الصارمة على التنمية تأثير مزدوج: تم تقديمها كإجراءات أمنية، لكنها عملياً جمدت اقتصاد غزة ومنعت تطوير البنية التحتية والموارد (لا سيما غاز غزة البحري). حقل الغاز البحري المكتشف في عام 2000 - يقدر بحوالي 1 تريليون قدم مكعب - كان أصلاً سيادياً محتملاً للفلسطينيين؛ بدلاً من ذلك، ترك دون استغلال، مما جعله جائزة كامنة.

هذا التقليص المتعمد في التنمية حقق أمرين ذوي صلة سببية بالأحداث اللاحقة:

1. أبقى السكان عرضة اقتصادياً، مما جعل التهجير أكثر جدو.
2. حافظ على المورد والواجهة البحرية كأصول غير مستغلة جذابة للمستثمرين المستقبليين بمجرد أن تسمح الظروف السياسية.

أكتوبر 2023: فرصة تكتيكية، وليس بداية

قدم أكتوبر 2023 ذريعة واضحة للعيان: أزمة أمنية يمكن استخدامها لتبرير العمل العسكري الضخم، التهجير الجماعي، والتدمير الاستثنائي. لكن النقطة السببية الحاسمة هي أن الخطة لجعل غزة غير صالحة للعيش كانت قد طورت منذ زمن طويل؛ ما تغير هو الإمكانيات السياسية والتشغيلية لتنفيذها على نطاق واسع.

التسلسل سببي ويمكن التنبؤ به:

- النية طويلة الأمد والأدوات المؤسسية → القدرة الهيكلية للقيام بعمليات جماعية؛
- حدث محفز (الحرب) → غطاء سياسي للتصعيد؛
- التدمير الضخم → ظروف عدم صلاحية العيش والتهجير؛
- التخطيط العام والخاص لإعادة التطوير → مرحلة التمويل.

من التدمير إلى إعادة التطوير: التصريحات العامة كدليل على النية

تم الإشارة علنًا إلى الانتقال من العنف إلى التسويق من قبل الفاعلين السياسيين والخيالات التجارية. هذه التصريحات ليست هامشية؛ إنها تشكل تعيناً عاماً لدافع الربح على نزع الملكية.

تشمل التعبيرات العامة الرئيسية:

- منشور الليكود (أكتوبر 2024): "التحضير للاستيطان في غزة ... غزة لنا. إلى الأبد!" - شعار تعبئة على مستوى الحزب يوائمه حزباً حاكماً مع التوسيع الاستيطاني في غزة.

- إيتمار بن غفير (أكتوبر 2024): "نحن أصحاب الأرض" - خطاب ملكية مباشر يشرع عن النقل.
- بتسيليل سمو تريتش (17 سبتمبر 2025): غزة هي "كنز عقاري"، مع مفاوضات حول "كيف سنقسم نسب الأرض". هذا يؤطر الهدم كمقدمة لتقسيم الغنائم.
- مقترفات وتصريحات أمريكية (2024-2025): من تعليقات جاريد كوشنر عن الواجهة البحرية "ذات قيمة عالية" إلى الأفكار المنشورة عن "صندوق استثماري عقاري دولي"، واقتراح الرئيس ترامب في فبراير 2025 أن تستحوذ الولايات المتحدة على غزة، يشمل الحوار الآن رأس المال الدولي وصناديق الاستثمار الخاصة. خطط لمدن "ذكية" بالذكاء الاصطناعي ومصنع ضخم على طراز تيسلا تكمل رواية المستثمر.

هذه التصريحات مهمة قانونياً وسبيئاً: فهي توثق النية، وتعين المستفيدين، وتقلل من العملية من فعل حربي ارتجالي إلى تحويل اقتصادي مخطط له بعناية.

ملاحظة ماركس وسلوك رأس المال

رأس المال يهرب من الاضطرابات والصراعات وهو ذو طبيعة خجولة. هذا صحيح تماماً، لكنه ليس الحقيقة الكاملة. رأس المال يكره غياب الربح، أو الربح الضئيل، كما تكره الطبيعة الفراغ. مع الربح المقابل، يصبح رأس المال جريئاً. عشرة في المئة مؤكدة، ويمكن استخدامه في كل مكان؛ عشرون في المئة، يصبح حيوياً؛ خمسون في المئة، مغامر بشكل إيجابي؛ عند مئة في المئة يدوس كل القوانين البشرية تحت قدميه؛ عند ثلاثة في المئة، لا يوجد جريمة لن يخاطر بها، حتى ولو كانت على حساب المشنقة. إذا كان الاضطراب والصراع يجلبان الربح، فسوف يشجع عليهما. الدليل: التهريب وتجارة الرقيق. - كارل ماركس، رأس المال،

1867

تفسر ملاحظة ماركس، المقتبسة أعلاه، لماذا يجب توقع مثل هذه المشاريع عندما يكون الربح هائلاً. رأس المال حساس للمخاطر: العوائد المنخفضة تولد الحذر؛ العوائد العالية تولد الجرأة. سلم التصعيد لماركس - 100%, 50%, 20%, 10% - هو طريقة لفهم كيف يمكن لتوقعات الربح المتضاده أن تؤدي إلى تآكل القيود القانونية والأخلاقية. عندما يتوقع المستثمر عوائد هائلة من إعادة تطوير الواجهة البحرية، وتجمعات التكنولوجيا، واستخراج الغاز الاحتكماري، يتغير الحساب الأخلاقي: تُعاد صياغة الحظر القانوني كتكاليف معاملات يجب إدارتها، وليس حواجز مطلقة.

يُطبق هنا:

- ساحل غزة بالإضافة إلى علاوة "المدينة الذكية" بالإضافة إلى حقل غاز استراتيجي يخلق متوجه ربح هائل.
- يوفر هذا المتوجه دافعاً للفاعلين السياسيين لتحويل التدمير إلى فرص استثمارية.
- حيث توجد الحصانة السياسية والقانونية، تصبح ميول ماركس لرأس المال لـ"تشجيع الاضطراب والصراع" عندما تكون مربحة محركاً عملياً للسياسة، وليس مجرد قول تحليلي.

الميكانيكيات المالية: لماذا سيهتم المستثمرون

يتوافق الحال الاستثماري الذي يتم مناقشه على بدقة مع حسابات رأس المال الكلاسيكية:

- علاوة الندرة: الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط نادرة في المنطقة - الندرة ترفع قيمة المتر المربع.

- تقييمات التجمعات التكنولوجية/الذكاء الاصطناعي: يمكن لعلامة "المدينة الذكية" ومركز التكنولوجيا أن ترفع قيم الأرضي بشكل كبير وتجذب الممولين السياديين والخاصين.
 - المراسي الصناعية: مصنع ضخم أو مصنع للسيارات الكهربائية/البطاريات يخلق طلبًا صناعيًّا، وسلالس التوريد، والمضاعفات الاقتصادية، مما يزيد من قيمة الأصول.
 - عوائد الطاقة: إيرادات تصدير الغاز والنفوذ الاستراتيجي في أسواق الطاقة الإقليمية تضييف تدفق إيرادات فوري.
- يمكن لهذه العوائد المجمعة أن تبرر المخاطرة الاستثنائية، بما في ذلك المخاطر القانونية، إذا تم تأمين الغطاء السياسي والتمويل - بالضبط التضاريس التي حذر منها ماركس.

العواقب القانونية: الجرائم، الالتزامات، والتواطؤ

تتبع السلسلة السببية من النية التاريخية إلى الخطط الحالية ينتج عنها مجموعة من الحظر القانوني والواجبات الإيجابية:

الأفعال المحظورة والجرائم الدولية

- **النقل القسري** → جريمة حرب وربما جريمة ضد الإنسانية.
- **نقل المستوطنين / الضم** → خرق للمادة 49(6) من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي.
- **النهب / استغلال الموارد** → جريمة حرب والاستيلاء غير القانوني.
- **الأفعال أو النية الإبادية** → بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية ونظام روما؛ وجدت التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية (يناير 2024) مخاطر معقولة للإبادة الجماعية؛ استخدمت تقارير لجنة التحقيق والمنظمات غير الحكومية المصطلح صراحة.

واجبات الدولة الثالثة والتواطؤ

- **واجب المنع (اتفاقية الإبادة الجماعية)**: بمجرد علم الدولة بمخاطر جدية، يجب عليها اتخاذ تدابير لمنع الإبادة الجماعية؛ التقادس أو الدعم المادي يعرضها لخطر التواطؤ.
- **عدم التسلیم وعدم المساعدة (إرشادات محكمة العدل الدولية الاستشارية)**: يجب على الدول لا تعترف أو تساعد في الحالات غير القانونية الناتجة عن انتهاكات خطيرة للقواعد الآمرة.
- **المسؤولية الشركات والمالية**: يواجه الممولون والمقاولون مخاطر سمعية، تنظيمية، و تعرض قانوني محتمل بموجب الأطر المحلية والدولية لمساعدة الانتهاكات.

الأهمية الإنذانية للخطط العامة

- الخطابات العامة، والمنشورات، والمذكرات السياسية ووثائق التخطيط تحول النية الخطابية إلى أدلة وثائقية - ذات صلة عالية في الإجراءات القضائية أو شبه القضائية (المحكمة الجنائية الدولية، محكمة العدل الدولية، المحاكم الوطنية).

إعادة تلخيص السببية: كيف جعل الماضي الحاضر ممكناً

1. النية (عصر النكبة) خلقت مساراً أيديولوجياً وسياسياً لنزع الملكية.

2. التأسيس (ما بعد 1967) ببني الجهاز الإداري والمادي لجعل نزع الملكية دائمًا.
3. الخنق الاقتصادي (الحصار) حافظ على الأصول غير المستغلة (الغاز، الساحل) مع إضعاف المجتمع.
4. المحفز (أكتوبر 2023) قدم الذريعة العامة والغطاء التشغيلي للتدمير الجماعي.
5. التسويق العام (2025-2024) حول النتائج إلى خطة استثمارية، مواءمة رأس المال مع نزع الملكية.

تظهر هذه السلسلة السببية ليست قسوة عرضية بل برنامج اقتصادي سياسي متعمد.

الخلاصة: الخيار الذي يواجه المجتمع الدولي

القضية واضحة الآن في ثلاثة سجلات:

- تاريخي: نزع الملكية له جذور عميقة وتم التعبير عنه مراراً من قبل النخب.
- اقتصادي سياسي: الدافع لتسويق ساحل غزة والغاز يخلق الدافع للتطهير العنيف.
- قانوني: الأفعال والخطط المتورطة محظورة؛ على الدول واجبات لمنع، التحقيق، العقاب، ومنع التواطؤ.

رؤيا ماركس بأن رأس المال سيشجع "الاضطراب والصراع" عندما يتوقع ربحاً استثنائياً ليست مجازية هنا - إنها تحذير حول الحوافز. حيث تكون العوائد المالية هائلة وتطبيق القانون ضعيف، ستسعى الأسواق للاستفادة من العنف. العلاج واضح إذا كان صعباً سياسياً: فرض القانون الدولي، منع التمويل والتأمين الذي سيجعل هذا المشروع ممكناً، متابعة المسؤولية الجنائية، والتمسك بواجب اتفاقية الإبادة الجماعية لمنع.

المراجع

- بن غوريون، ديفيد. رسالة إلى ابنه، 5 أكتوبر 1937.
- وايتس، يوسف. يوميات، 20 ديسمبر 1940، الصندوق القومي اليهودي.
- بن غوريون، ديفيد. خطاب خلال النكبة، 1948.
- منشور حزب الليكود، "التحضير للاستيطان في غزة"، أكتوبر 2024.
- بتسليل سموترি�تش، وزير المالية، تصريح في مؤتمر عقاري في تل أبيب، 17 سبتمبر 2025.
- إيتamar بن غفير، تصريح في مؤتمر "الاستيطان في غزة"، أكتوبر 2024.
- دانييلا فايس، تصريحات مجموعة نحالة الاستيطانية، 25-2024.
- دونالد ترامب، مؤتمر صحفي مع نتنياهو، 4 فبراير 2025؛ مقابلة فوكس نيوز، 10 فبراير 2025.
- جاريد كوشنر، حدث هارفارد، فبراير 2024؛ إعادة نشر إعلامي، فبراير 2025.
- خطط مشتركة أمريكية-إسرائيلية، تقرير واشنطن بوست، 31 أغسطس 2025؛ وثيقة إدارة ترامب، 1 سبتمبر 2025.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية وعقابها، 1948.
- اتفاقية جنيف الرابعة، 1949.
- ميثاق الأمم المتحدة، 1945.
- نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، 1998.
- محكمة العدل الدولية، العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رأي استشاري، 2004.
- محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية الإبادة الجماعية (البوسنة ضد صربيا)، حكم، 2007.
- محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية الإبادة الجماعية (جنوب إفريقيا ضد إسرائيل)، تدابير مؤقتة، يناير 2024.